الأهرام

■ ١٥ مايو ٢٠٠٢ ■

سرور أمام لجنتى الشئون التشريعية والاقتصادية:

مهلة قبل فرض عقوبات على الدول التى لا تجرم غسل الأموال

اوضح الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن مصر لديها مهلة حتى يونيو المقبل لإصدار قانون لمكافحة غسل الاموال.

وأضاف أمام اللجنة المشتركة المؤلفة من اللجنتين التشريعية والاقتصادية بمجلس الشعب فى اجتماعها أمس الذى وافقت فيه على مشروع قانون مكافحة غسل الأموال من حيث المبدأ بأن الدول التى لن تصدر هذا القانون خلال هذه المهلة مهددة بفرض عقوبات عليها مما يعنى أن مصر مهددة بفرض عقوبات إذا لم نواجه غسل الأموال بالتحريم.

وقال: إن مجلس الأمن اعتبر غسل الأموال القذرة مسألة ضارة بالسلم والأمن الدولى، واعتبر الدولة التى لا تقر قانون مكافحة غسل الاموال دولة مارقة على المجتمع الدولى، وان مجلس الأمن اعتبر غسل الأموال إحدى وسائل مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث سبتمبر الماضى.

وأضاف الدكتور سرور أن مشروع القانون هو قانون اقتصادى وجنائى، وفى الوقت نفسه فهو حماية للاقتصاد القومى من الأموال القذرة ليس لاستثمارها ولكن لمجرد غسلها مما يؤدى إلى انهيار المشروعات الاقتصادية وكل ما يترتب على ذلك من بطالة.

وأشار الى ان هذا القانون يواجه جريمة خطرة لأن غسل الاموال إما ان يخفى وراءه جريمة ارهاب او جلب مخدرات او بيع اسلحة بطريقة غير مشروعة أو رشوة، ولقد واجه المشرع المصرى هذا الخطر فى قانون الكسب غير المشروع وأيضا هذا القانون الذى يمثل خطوة ضرورية لمواجهة جرائم غسل الأموال.

حضر الاجتماع الدكتور محمود ابو العيون محافظ البنك المركزى المصرى والمستشار سرى صيام مندوبا عن وزير العدل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية